

## المدرسة ورهانات التربية علم القيم

د. عبد الله الخياري

أستاذ باحث في سوسولوجية التربية

لا أحد ينكر أن إشكالية التربية على القيم الحقيقية في المنظومة التعليمية المغربية تعتبر هاجسا وانشغالا فرض نفسه في خضم التحولات المجتمعية التي عرفها المغرب منذ بداية الألفية الثالثة . ويعود ذلك لأهمية موقع ومركزية مكون القيم ضمن باقي مكونات المنظومة، وأيضا لراهنيته بالنسبة لمشروع إصلاح وتطوير النسق التعليمي . كما تأتي أهمية الموضوع من كونه شأنا مجتمعيًا يهم تنشئة الأجيال الصاعدة على تقاسم المشترك الوطني والتربية على قيم المواطنة وحقوق الإنسان وترسيخ السلوكيات المدنية؛ لذلك كان منذ عقود ماثر تجاذبات بين مختلف الفاعلين في المجتمع حول أفضل المداخل لمعالجة سؤال التربية على القيم . ويضاف إلى كل ذلك أن القيم يمكن أن تلعب دورا في تحفيز التعلّيمات وتنمية الكفايات . ولعل كل ذلك هو الذي جعل اليوم موضوع القيم يعود ليصبح في صلب النقاش العمومي ، الجاري حاليا في إرساء أرضية لإستراتيجية جديدة لإصلاح منظومة التربية والتكوين؛ وذلك لأن ادماج التربية على القيم يحيل مباشرة على الفلسفة التربوية المعتمدة وعلى المشروع التربوي والمجتمعي المرجعي الذي نستمد منه الجهات الغائية الكبرى .

### السياق الدلالي لمفهوم القيم

تعتبر القيم من المفاهيم التي تثير إشكالات كثيرة، بسبب تشعب وتعقد الحقل الدلالي للمفهوم ، ثم أيضا بسبب تعدد المرجعيات والمسلمات التي تتحكم فيه وتنوعها بين ما هو ديني وفلسفي واجتماعي وسياسي واقتصادي . فالقيم هي أحكام نصدرها لاستحسان أو استهجان موضوع أو فكرة أو موقف ما، وذلك في ضوء تقديرنا لتلك القضايا، بحيث نستحضر مرجعياتنا المعرفية والثقافية والحضارية وخبراتنا المعاشة في الحاضر . إنها إذن مجموعة معايير نحتكم إليها لتعيين ما هو مرغوب فيه أو مفضل في موقف يتميز بوجود بدائل واختيارات متعددة .

لمفهوم القيم عدة استعمالات منها ما هو:

- معياري نسبي، حيث تحيل القيمة على المنفعة التي ترتبط بدورها بالحاجة والوفرة الاقتصادية(العرض والطلب)؛
- معياري مطلق، حيث تستقل القيمة عن كل منفعة وتتحول الى قيمة في ذاتها، وتصبح معيارا لما هو أخلاقي مثالي (الأخلاق la morale). وقد كانت الأكسيولوجيا كعلم للقيم والأخلاق لدى الفلاسفة تضم ثلاثة مباحث هي الجمال والخير والحق؛
- معياري اجتماعي يحيل الى القيم التي تخص المجتمع، أي منظومة القيم التي تستمد منها الجماعة التوجيه في حياتها العملية واختياراتها الفكرية، وتعود إليها كمرجعية فلسفية وأخلاقية وثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية (إتيكا أو الأخلاقية éthique). وتؤسس هذه الفكرة لدلالية الأخلاقية الحديثة من حيث أنها تجعل، من جهة، لكل مجتمع "أخلاقية" أو "إثيقا" Ethique - وليس "أخلاقا" Morale، لأن الأخلاق تبقى فردية التمثل - بينما "الأخلاقية" لها بعد جماعي. وتؤسس هذه الفكرة لدلالية « الأخلاقية » الحديثة من حيث أنها تربط الأخلاقية بالقيم<sup>1</sup>.

ويميز الفيلسوف الفرنسي بول ريكور - الذي لطالما اهتم بمسألة الأخلاق والقيم - بين "الأخلاقية" و"الأخلاق"، معتبرا أن الأخلاق تنسحب على المعايير والإلزامات والموانع، وأن "الأخلاقية" تفيد التطلع إلى حياة مكملة مع الآخرين ومن أجلهم وفي مؤسسات عادلة. فالأخلاقية، بهذا المعنى، ثلاثية الأبعاد: تخص هذا التفاعل المستمر بين الذات والآخر والمؤسسة.

لا يمكن تصور القيم إلا ضمن منظومة متكاملة يعاضد بعضها البعض، فانسيابية ممارسة أي قيمة تحتاج الى وجود نوع من الإلتقائية بينها وبين ما يتصل بها من قيم أخرى، كما أن ممارسة قيمة ما يساهم في تقوية ما يوجد في فلکها من قيم أخرى. في حين أن التخلي عن قيمة ما أو نبذها غالبا ما يؤدي إما الى تصدع في القيم المجاورة أو الى اختلال منظومة القيم برمتها.

وبالإضافة الى كل ذلك إن القيم هي التي تعطي معنى للسلوك الإنساني وتجعل الحياة جديرة بأن تعاش كلحظة تاريخية متميزة، فالقيم هي التي تعطي التماسك المطلوب للقواعد والنماذج الثقافية المتداولة في المجتمع، ومن ثم فإن أي تصدع يمس القيم هو مؤشر على فقدان المعنى وما يترتب عنه من حيرة وارتباك في التعامل مع النماذج الثقافية وما يتفرع عنها من قواعد<sup>2</sup>.

كما تقع القيم في صلب علم الاجتماع، بل يمكن القول إن علم الاجتماع نفسه هو وليد الشعور بتغيير لحق بالقيم في العصور الحديثة. فمسألة القيم كانت دوما في مركز اهتمامات علماء الاجتماع

1 - محمد عابد الجابري، نظام القيم في الثقافة العربية، مجلة فكر ونقد، العدد 20، دار النشر المغربية، البيضاء، ماي 1999.

2 - محمد بوبكري المدرسة وإشكالية المعنى، السلسلة البيداغوجية (6) دار الثقافة ط. 1/1998.

الكلاسيكيين شأن إميل دوركهايم وماكس فيبر وجورج زيمل وتالكوت بارسنز وغيرهم . وقد قصدوا بها تلك الغايات المثلى أو الجهات التي يسترشد بها الأفراد في المجتمع ، فكرا وسلوكا . فالقيم ، وفق هذا المعنى ، تُنقل وتُتعلّم وتُستبطن وتُنقاسم (وقد لا تنقاسم أحيانا ) بين أفراد جماعة اجتماعية أو مجتمع بشري ، ويتم كل ذلك في إطار سيرورة التنشئة الاجتماعية .

وفي ارتباط بحركية المجتمع وتطور خياراته الكبرى وغاياته وأهدافه ، وتبعاً لتدافع القوى الحية فيه بين المؤيدة للخصوصية والمناصرة للكونية ، نجد أن القيم بدورها تخضع لمسار التطور والتحول ، لأنها تتفاعل ضمن منظومات فكرية وقيمية متغيرة . غير أن وتيرة هذا التحول في القيم كانت بطيئة في المراحل التاريخية السابقة بالمقارنة مع الدينامية الاقتصادية والتكنولوجية التي يشهدها عادة المجتمع . ويعود السبب في ذلك إلى أن القيم غالبا ما تصطبغ بحمولة عاطفية قوية يشعر الفرد بتملكه الذاتي لها ، وهو ما يفسر ” الثبات النسبي ” للقيم في المراحل والعقود السابقة . غير أنه تجب الإشارة هنا الى أنه تحت تأثير تداعيات عالم معلوم ومُتغير فإن وتيرة التغيير والتحول في النماذج القيمية أصبحت في الوقت الراهن متسارعة أيضا؛ وهو ما يؤشر أيضا على انطفاء نسبي للشحنة الانفعالية المواكبة للقيم المكتسبة ، ويشكل ذلك أحد مظاهر أزمة القيم حاليا على مستوى الكوني<sup>3</sup> . أما على مستوى المجتمع المغربي فإن القيم تساير التحولات المجتمعية المتسارعة وتخضع بدورها لتحولات حاول أحد الباحثين المغاربة رصدها محاولا وضع نمذجة لها انتظمت في أربعة مستويات : أولا: هناك قيم كانت سائدة ومازالت سائدة في المجتمع ، لكن شكلها تغير . ثانيا : بروز قيم جديدة عوضت قيما قديمة . ثالثا: انطفاء قيم قديمة دون أن يتم تعويضها بقيم أخرى جديدة ، رابعا : ظهور قيم جديدة لم تكن معروفة<sup>4</sup> .

## القيم بين المجتمع والمدرسة

أما القيم في الحقل التربوي فهي تستمد من المعايير الاجتماعية التي تسعى ، عبر سيرورة التنشئة والترسيخ ، إلى تحقيق أكبر قدر من التناغم مع الغايات والأهداف السامية التي تواضع المجتمع أن تكون بمثابة مثله العليا . وهي تختلف عن بعض المفاهيم القرية منها كالاتجاهات والمواقف بكونها تحيل على ترسانة معقدة من الأحكام المعيارية ، التي تمس غاية من غايات الوجود وتسعى للتمييز بين ما نستحسنه وما نستقبحه . كما أنها تتمتع بقدر عال من التجريد والثبات والرمزية ، ولا يتم استدخالها إلا ببطء وعبر وضعيات ومواقف تعليمية – تعليمية يسود فيها التفاعل الإيجابي .

ويفترض أن تلعب القيم في المدرسة دور المحفز المُسرّع للتعلّمات ، لأنها تعطي معنى للمدرسة وللتعلّمات ذاتها؛ ناهيك عن وظيفتها الدمجية ، بحيث تتيح قيم المواطنة وحقوق الإنسان الرفع

3 تساهم تقارير المسح العالمي للقيم World Values Survey Association في رصد التغيرات التي تحدث في قيم ومعتقدات شعوب الدول التي تشارك في المسح ، بما يسهم في فهم أفضل للمنظومة الفكرية والقيمية . وقد بدأت منذ 1981 بمسح القيم الأوروبية EVS وانضمت إليها دول أخرى فيما بعد .

4 محمد بلكبير ، مركز الدراسات والأبحاث في القيم www.alqiam.ma

من قدرات المتعلم العرضانية، وخصوصا منها السوسيو- وجدانية، وإعداده ليتقبل التعايش مع الآخرين ويتسامح إزاء الاختلاف وينخرط في العمل الاجتماعي التضامني الهادف .

وتشير بعض الأبحاث السوسولوجية إلى أن التحولات التي شهدتها المجتمع المغربي، منذ بداية الاحتكاك بالتحديث الغربي، قد أفضت الى انشطار قيمي تميز بازدواجية تترك مجالا لتعايش قيم تقليدية وأخرى حديثة. ويكاد لا يوجد قطاع اجتماعي أو نشاط اقتصادي لا تتمظهر فيه تلك الازدواجية. أما على المستوى الثقافي والتربوي، حيث يحدث التفاعل والتناقض أكثر، فإن تلك الازدواجية قد تتخذ طابعا صداميا هو نتاج علاقة تناظرية بين نسقين قيمييين مختلفين في المرجعيات التاريخية والثقافية.

ويؤكد البحث الوطني حول القيم ENV أن اتجاه منظومة القيم بالمغرب وبفعل التحولات العميقة التي شهدتها، توجد الآن في حالة يمكن تسميتها بأزمة قيم *crise de valeurs*، تتجلى أساسا في تنافر و صراع القيم التقليدية والحديثة، يتم ذلك بطرق مكشوفة أحيانا وملتوية أحيانا أخرى . فالإكراهات البنوية تدفع الناس إما الى التخلي عن القيم التقليدية أو تكيفها مع المعطيات الجديدة؛ كما أن القيم الحديثة غالبا ما يجرى صبغها بما هو تقليدي بحثا عن تبرير قبولها<sup>5</sup>.

وارتباطا بذلك نجد أن التحولات المجتمعية قد أفضت في المغرب المعاصر إلى بداية بزوغ قيم جديدة قائمة على مرجعية الجدارة والاستحقاق والنجاعة والكفاءة والحقوق والميل للفردانية. وحاولت هذه القيم، رغم الإكراهات الكثيرة، أن تجد لنفسها مكانا الى جانب قيم أخرى عتيقة قائمة على مرجعيات مخالفة تؤمن بتقديس فكرة الواجب والولاء واحترام التراتبية العمودية وتفعيل الرأسمال الرمزي كآلية لترسيخ التبعية والنزوع إلى التماهي بين الأفراد والجماعة. إن هناك تعايشا بين بنيات تقليدية تقاوم عوامل التغيير وبنيات حديثة، إما غير قابلة للتحقق أو تحتاج إلى مدى زمني طويل جدا لكي تنمو وتزهر في المجتمع. والمغربي المعاصر يعيش هذا التآرجح بين النمطين، فكلما أحس بأن متغيرات الواقع لا تسعفه كثيرا أو تسير نحو المجهول، كلما التجأ الى الانكماش على نفسه مرتديا «جلباب» القيم التقليدية !

وقد نتج عن ذلك ضبابية في سلم القيم تحولت في بعض الأحيان الى تنافر والى صدام القيم، وهي الحالة التي كان يسميها دوركايم Anomie أي تداخل القيم وعدم تناغمها. إن الإشكال هنا هو أن هذه الوضعية ستخلق بيئة تنمو فيها سكينز وفرينيا ثقافية يعيش فيها الأفراد ممزقين بين مرجعيتين معياريتين متباينتين . ولكي يكون للفعل التربوي والتعليمي معنى لا ينبغي أن يتأسس في سياق تعددي متنافر ومتصارع، تشوبه اختلافات أو تعارضات بين الخطاب والممارسة، سواء داخل أسوار المدرسة أو في ما يخص علاقتها بمحيطها المجتمعي . فلا يمكن أن يستقيم الخطاب المدرسي

5 Hassan Rachic et autres, Rapport de synthèse de l'enquête nationale sur les valeurs 2005, 50 ANS DE DÉVELOPPEMENT HUMAIN & PERSPECTIVES 2025.

ويجد لنفسه صدى لدى المستهدفين دون أن يكون هناك تناغم وتكامل بين قيم المدرسة وقيم المجتمع، بحيث يتمكن أحدهما من دعم وتقوية الآخر.

إن هناك من يعتقد أن صراع القيم لا يخص مجتمعا بعينه، بل هو أمر يكاد يكون عاما. لكن الذي ليس كونيا هو أن تقبل المدرسة القيام بهذا الدور الانعكاسي المتمثل في الترويج وإعادة إنتاج نفس القيم التي يحدث نزاع حولها في الساحة الاجتماعية. فبحكم خصوصيتها التربوية لا يمكنها أن تقف محايدة (خارج التاريخ)، كما لا يمكنها قبول ترويج قيم متصارعة، لا لشيء إلا لأن الأمر كذلك في المجتمع، الذي بدأ يشهد، خصوصا في العقد الأخيرين، تدافعا وصراعا بين الفاعلين فيه، أخذ يتمحور بالدرجة الأولى على موضوع القيم.

ورغم أن هناك من لا يزال من مفكري التربية حبيس النظرة التقليدية التي ترى أن المدرسة هي مجتمع صغير نعيد فيه نفس الأدوار الاجتماعية، فإن المقاربات العلمية التي تستند على معطيات الدراسات المقارنة للأنظمة التعليمية المختلفة قد بينت أن المدرسة لكي تكون قاطرة للتجديد والإبداع ينبغي أن تحافظ على مسافة بينها وبين المجتمع. فلا يمكن للمدرسة أن تشعل شرارة الإبداع، سواء في المجالات الثقافية أو المعرفية أو التقنية أو الاقتصادية، دون أن تتمتع بنوع من الاستقلالية النسبية. إذن لا ينبغي للمدرسة أن تكون مرآة عاكسة للصراع القيمي، بل إن وظيفتها، منذ أن اهتدت الإنسانية لها في العصر الحديث كمؤسسة للاندماج الاجتماعي، هو أن تتدارك التنافر، الذي هو حالة طبيعية في كل مجتمع<sup>6</sup>، وأن تروج وترسخ قيما تتمتع بالحد الأدنى من التناسق والتناغم harmonie الضروريين للإبداع والابتكار من أجل مجتمع ديناميكي ومتطور.

وفي ارتباط بواقع المدرسة الراهن والتحديات الجديدة المطروحة عليها كتوطين المعرفة وتعليم التعلم الذاتي والإبداع والابتكار التكنولوجي، نجد أن الوظيفة التقليدية للمدرسة قد تغيرت في مجتمع المعرفة والحداثة، ولم تعد هي إعادة إنتاج الثقافة المجتمعية السائدة، بل أصبح التطور يفرض عليها ابتكار صيغ ثقافية جديدة لتطوير المجتمع ونمائه وتأهيله. وكل من يروج لنقل الصراع حول القيم الموجود في المجتمع إلى المدرسة فهو يعمل بشكل غير مباشر على ترسيخ العودة إلى الوظيفة التقليدية للمدرسة (إعادة الإنتاج) أي العودة إلى ما قبل مجتمع المعرفة والحداثة<sup>7</sup>.

## حدود «التزليل التوافقي للقيم»

نلاحظ في البداية أن المدرسة المغربية كانت طيلة عقود بعيد الاستقلال بؤرة للتوتر بفعل التجاذبات السياسية القائمة آنذاك، ومراهنة بعض التيارات السياسية على المدرسة كأداة للتنشئة السياسية للناشئة، بما يتوافق مع مرجعياتها الأيديولوجية. وقد تم استغلال حالة الارتباك الذي كانت

6 هناك عدة آليات لتدبير الصراع المجتمعي بكل تلويناته، لعل أفضلها هو الآلية الديمقراطية الشفافة.  
7 محمد الصغير جنجار، حدود الاختيار التوافقي وانعكاساته على منظومة القيم في المدرسة المغربية، مجلة دفاتر التربية والتكوين العدد 5 شتنبر 2011.

تعاني منه السياسة التعليمية حينذاك كذريعة للانقراض على حرمة المدرسة وجعلها وقودا للصراع السياسي الدائر في المجتمع . وإذا كانت كل الأطراف تتحمل مسؤولية الأعطاب التي لحقت بالمنظومة التعليمية وحالت دون بلوغها تحقيق هدف الكفاية الداخلية والخارجية المنشود ، فإن كل الإصلاحات التي بوشرت كانت إما إصلاحات مرتجلة أو مجهزة أو تستجيب لظرف سياسي طارئ . ولعل العامل المشترك بينها هو غياب مشروع تربوي واضح نظرا من جهة لضبابية المشروع المجتمعي وعدم وضوح الرؤية؛ ومن جهة أخرى نظرا لتخلي النخب السياسية والتربوية عن أدوارها الحقيقية، وتراكم اخفاق المخططات التي كانت تُعد على عجل أو وفق أمزجة أصحابها أو بتوصيات من منظمات دولية، وهو ما انعكس بالملوس على مستوى الترددي للمستمر للتعلّمات والتراجع الكبير في مستوى تملك الكفايات القاعدية المدرسية<sup>8</sup> - Socle co mun des compétences . إن المفارقة الصارخة هنا تتمثل في وجود عدم توازن في العلاقة بين تكلفة الاستثمار في التعليم، التي تعتبر مرتفعة نسبيا، والعائد الاجتماعي الهزيل؛ فالمدرسة أصبحت مضادة لرسالتها، خصوصا عندما كفت عن لعب دور المصعد الاجتماعي، وتحولت من أداة للإدماج الى وسيلة للإقصاء وما رافق ذلك من تراجع الثقة في المدرسة العمومية واهتزاز صورتها وصورة المدرس وتدني قيمة المعرفة في المجتمع بصفة عامة، ولعل كل تلك العوامل كانت كافية لبدية الطلاق بين المدرسة والقيم، فصرنا أمام ظاهرة هشاشة قيم المدرسة وقابليتها للتحلل .

وقد استمرت تلك الوضعية الى غاية سنة 2000، حيث تميز ولوج المغرب للألفية الثالثة، بتحقيق انجاز « تاريخي » تمثل في وضع مدونة لذهب التعليم دُعي بالميثاق الوطني للتربية والتكوين ، كان بالفعل ثمرة « توافق وطني » بين مختلف الفاعلين على مختلف الأصعدة . وغير خاف أن « التوافق » هو أسلوب في تدبير الاختلاف بطريقة تحفظ لكل طرف على ماء الوجه بواسطة تبني رؤاه إما جزئيا أو كليا . في حين أن «المنهجية الديمقراطية » كانت تقتضي تبني رؤى الأغلبية التي تفرزها الصناديق الانتخابية شريطة أن تتحمل مسؤولية ما تخططه وتنفذه من مشاريع على مستوى السياسات العمومية<sup>9</sup>. ولعل السؤال الذي يهم السياق الذي نتناوله هنا هو هل التوافق بين أطراف متنافرة في مرجعياتهم الفكرية ممكن في مجال التربية، وعلى الخصوص في مجال القيم، التي تلقن للناشئة في المدرسة المغربية؟ وهل بالإمكان فعلا إيجاد توافق « تربوي » بين قيم متضاربة وأحيانا متناقضة؟

إن الدلالة الحقيقية للجوء الى «التنزيل التوافقي للقيم » عند تخطيط ووضع مناهج المدرسة المغربية هو تعبير عن عجز الفاعلين عن تدبير الخلافات في مكانها الأصلي وهو الساحة الاجتماعية،

8 تقرير المجلس الأعلى للتعليم عن حالة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين وأفاقها 2008.  
9 لقد انتهت عشية الميثاق وأحلامه الوردية ودخلنا في منتصف العشرية الثانية، ولم يكن هناك أي تقييم موضوعي لفشل الميثاق في تحقيق غاياته وأهدافه، ومن يتحمل المسؤولية في ذلك . وما قام به تقرير المجلس الأعلى للتعليم لسنة 2008 هو تشخيص للاكراهات والعوائق التي حالت دون تنزيل الميثاق، وجاء أخيرا المخطط الاستعجالي لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، لكنه أجهض في الطريق.

واللجوء الى بعض الحلول السهلة ومنها نقل الخلاف السياسي الى الساحة المدرسية، وهي بيئة لا تصلح لاستنبات الصراعات السياسية . فالمدرسة كمؤسسة للتنشئة التربوية لا يستقيم العمل التربوي داخلها إلا إذا كان خطابها عبارة عن بنية متناغمة ومتكاملة، بحيث تشكل كلا توجد بين مكوناته علاقة شبه عضوية، بحيث كلما تعرض مكون من مكوناتها الى تغيير ما انعكس ذلك على مستوى البنية ككل. وبالتالي فإن متخذي القرار التربوي عندما يقبلون تنزيل «التوافق» في المناهج التربوية، فإنهم يرجئون الى حين بذل الجهد الفكري والعلمي اللازم لصياغة فلسفة تربوية شاملة تتمحور حول خيط ناظم بين كل القيم، من شأنه أن يحافظ على تناغمها<sup>10</sup>. إن «التوافق» التربوي الذي اكتفى بتبني حقول قيمية متنوعة ووضعها متجاورة الى جانب بعضها الآخر (قيم معرفية، قيم دينية، قيم دنيوية، قيم وطنية، قيم مواطنة، قيم حقوقية، قيم بيئية، قيم كونية...) قد فسح المجال لواضعي البرامج التربوية ومؤلفي الكتب المدرسية وللمدرسين أيضا أن يتناولوا تلك الحقول وأن يعالجوها بحسب تأويلاتهم وقناعاتهم الشخصية والأيدولوجية، وليس وفق معيار الأخذ بالوحدة العضوية للقيم، التي ينبغي أن تقوم على التناغم والترابط والتكامل والتقاطع.

## الترميقي القيمي في المدرسة المغربية

لعل مرد أهم الاختلالات والأعطاب التي تعاني منها المدرسة العمومية المغربية يعود إلى أنها حاولت أن تؤسس منظومتها القيمية، بناء على حياد سلبي، بحيث تكفي بأن تقدم للمتعلمين خليطا من القيم المتنافرة والمتناقضة أحيانا. وهكذا نجد أنه استنادا الى الغايات التي سعى لها الميثاق الوطني والى محاولات الأجراء في الكتاب الأبيض وفي وثيقة الاختيارات والتوجيهات، فإن المدرسة المغربية تقبل «بالنسبية المعيارية» وتعتمدها كأسلوب لمقاربة القيم وترسيخها لدى الأجيال الناشئة. ويتمثل ذلك في ترك مساحات في المناهج الدراسية والمقررات لأطراف من القيم متباعدة؛ بل ربما كان يقتضي الوضع الطبيعي أن يخفي بعضها بمجرد ظهور الآخر. كما أن تلك القيم لا يدعم بعضها البعض، كما يقتضي ذلك التناغم والنسقية المفترضة في منظومة القيم المنشودة . ويضعنا كل ذلك أمام مشهد تطبعه «نسبية معيارية»، حيث يحتفظ كل نظام للقيم بوجوده ونموه الخاص (عالمه الخاص)، دون اعتبار لما قد يحدثه ذلك من انحسار بالنسبة للنظام القيمي الذي يناقسه ويتعايش معه في البرامج والمقررات الدراسية . وهذه الوضعية تحيل على ما يمكن تسميته بالترميقي القيمي *bricolage des valeurs*، وهي التي دفعت أحد الباحثين الى وصف المدرسة المغربية بأنها «أصبحت ورشة لصناعة الحيرة والتضارب القيمي»<sup>11</sup>

وهكذا نجد أنه غالبا ما يتردد في الخطابات السياسية وفي ديباجة المناهج والمقررات أن المشروع المجتمعي المنشود هو « مشروع حدثي ديمقراطي متشبث بالأصالة والثوابت المرعية »، غير

10 محمد الصغير جنجار، نفس المرجع.

11 محمد الصغير جنجار، مرجع ذكر سابقا.

أن الأطر النظرية والفكرية التي من شأنها أن تساعد على تنزيل هذا المشروع تبقى أوراشا غير مفتوحة لحد الساعة. وهو ما يجعل المقولة السالفة الذكر قابلة لاحتضان كل مضمون يقم فيها بما في ذلك التأويلات التي قد تنحرف عن الأهداف المتوخاة عند المنطلق<sup>12</sup>، وهو الأمر الذي قد يسيء للحدثة وللتقليد أيضا. وفي هذا الإطار نسقط في تلك العملية المعقدة التي تتمثل في إفراغ القيم من مضمونها، وقلب الأدوار. وهي التي أشار لها محمد سبيلا حين لاحظ أن التقليد يتلبس بالحدثة حتى يستمر ويحيا من جديد ويقاوم عوامل التفكيك المداهمة له والتي تتهدده باستمرار، بينما نجد أيضا أن الحدثة تتلبس أحيانا بالتقليد لكي تخترقه وتفرض ذاتها عليه. فالقيم التقليدية والحديثة لا تتصارع فقط، بل إنها تتعايش وتستعير كل واحدة منها قناع الأخرى في إطار لعبة مأكرة مزدوجة، يتحايل فيها ما هو تقليدي على ما هو حديثي والعكس صحيح<sup>13</sup>.

## التربية على القيم بين ارتباك الانزال وضعف الحصيلة

في ارتباط بتوجهات الميثاق الوطني للتربية والتكوين عرفت المناهج التربوية بعض المراجعات<sup>14</sup>، أثمرت إدماج التربية الحقوقية والقيم في المقررات الدراسية، غير أن هذه الدينامية لم تسلم من تأثير بعض العوامل السلبية، منها ما يتجاوز السياق المغربي (عولمة بعض التمثلات حول الدين وتعميم رؤى وفتاوى مرتبطة بذلك بواسطة تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة)؛ ومنها ما يعود أيضا لعوامل داخلية كان تأثيرها حاسما. وأجزها في عاملين هما :

- ترسبات غير دقيقة لمفهوم القيم في الحس المشترك لدى المغاربة، فكل خطاب عن القيم إلا ويحيل مباشرة في الخيال الجمعي إلى المرجعية الدينية؛
- المنطق الداخلي للميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي انبنى ضمنا على خطاب هوياتي، وفي خضم محاولات الأجراء العسيرة للميثاق، هناك من جعل من حضور هذا المكون أمرا مركزيا، وهناك أحيانا من ذهب إلى تضخيمه بجعله المرجعية الوحيدة.

لقد كان، إذن، تأثير هذه العوامل سلبيا حيث لم تتمكن بعد مرور نصف العشرية الثانية من عمر الميثاق من بلورة مشروع تربوي شامل حول القيم، وإرساء خطاب أصيل في جميع مراحل التربية والتكوين، بما فيها القطاع الجامعي، حول المواطنة المغربية وقيمها السامية وإبراز مبادئ العيش المشترك بقبول الاختلاف وتدبيره سياسيا وثقافيا؛ والتركيز على القيم الحقوقية ومواصفات المواطن المستقبلي المنفتح على القيم الإنسانية، كما هو متعارف عليها دوليا. بل إن الذي حدث هو

12 رحمة بورية، نحو مدرسة لبناء القدرات المعرفية، مجلة المدرسة المغربية عدد مزدوج 4/5 أكتوبر 2012، ص. 16.  
13 مداخلة محمد سبيلا في ندوة « تحولات القيم الدينية والسياسية في المجتمع المغربي »، المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الانسانية، الرباط، ايلولوز 2012.  
14 تم تأسيس لجنة القيم ضمن اللجنة الدائمة للبرامج وأنيطت بها مهمة فحص وتدقيق المناهج من مدخل قيم حقوق الإنسان، كما أسست لجنة التقاطعات ضمن لجان المصادقة على مشاريع الكتب المدرسية؛ وأحدثت مادة التربية على المواطنة وإدماج قيم مدونة الأسرة ومبادئ القانون الدولي الإنساني ثم أخيرا وضع مرصد القيم لمصاحبة المدرسة في سيرورة وضع القيم في صلب ممارستها اليومية، إضافة إلى رصد وتقييم السلوكات المرتبطة بالقيم داخل الفضاء المدرسي.



الاكتفاء باستهلاك خطابات جاهزة عن المواطنة ننقلها عموديا الى الناشئة، دون التمكن من تفعيل التأصيل العلمي الدقيق للمفاهيم وخلق وضعيات حقيقية تتيح اختبار مواقف وسلوكيات المواطنة وقيمتها، ورصد الأثر على مستوى السلوكيات وتقويم مؤشرات الانجازية . ويدل كل ذلك على أن التأصيل المعرفي والفكري والتربوي والتدقيق الإجرائي لا يواكب دائما الغايات والنوايا والأهداف التي يتم التعبير عنها في الخطابات السياسية والتربوية حول القيم . وهو الشئ الذي ينعكس سلبا على انسجام الخطاب التربوي ذاته حول القيم وتنافر مرجعياته الهوياتية؛ كما ينعكس أيضا حتى على الفعل التربوي للعديد من المدرسين ويؤثر على ممارستهم الفصلية بمناصرة هذا المكون الهوياتي أو ذاك، أو الخوض في تقاطبات حادة بين القيم، سواء بالمكتشف أو من خلال المنهج الخفي . فكل تنافر قد يحدث بين خطاب المدرس ومواقفه وبين القيم التي يحملها المنهج قد تؤدي الى اضطراب في تمثل المتعلمين للقيم المقدمة لهم . ولعل هذا هو الذي جعل المجلس الأعلى في رأيه الاستشاري حول السلوك المدني رقم 2/07 سنة 2007 يشير الى « أنه لا ينبغي لأسئلة الهوية أن ترهن الفضاءات التعليمية والتكوينية، ولا أن تجعل منها مجالا لتصرف التوقعات القائمة خارج تلك الفضاءات».<sup>15</sup>

أما المخرجات ونقصد بها الحصيلة لدى المتعلمين فتشير جل التقارير الى ازدياد الممارسات اللامدنية والسلوكات المنافية للمواطنة من تنامي النزوع نحو الغش وإحاق الضرر بالملكات العامة وبالبيئة وتزايد العنف المدرسي وتبخيس قيم المعرفة والوقت والإتقان والإبداع، وغياب الممارسة الديمقراطية في فضاءات التربية والتكوين، وغير ذلك من الظواهر التي تتنافى مع أهداف التربية المدرسية على القيم<sup>16</sup>. كما أن الفصام الناتج عن تنافر النموذجين المقدمين للمتعلمين يؤدي بهم في نهاية المطاف الى تفضيل القيم الفردانية والانتهازية أحيانا، لأنهم يعيشون تجاذبا قويا بين تيارين ولا يملكون آليات الحسم فيها، لذلك يتجهون لتفضيل المواقف السهلة التي تحقق لهم ريعا ما . وغير خاف ما ينتج عن كل ذلك من قلق، وتوتر نفسي وذهني، إذ التمزق بين منظومتين مرجعيتين متباينتين سينعكس حتى على التحصيل الدراسي .

ويدل كل ذلك على أن تجربة إدماج التربية على القيم في المنظومة التعليمية المغربية، تعاني من اكراهات تحول دون تحويل الخطاب الحقوقي والمواطني إلى قناعات فكرية والى التزام وممارسة يومية تلقائية للسلوك المدني لدى الناشئة المغربية. غير أنه تجب الإشارة هنا الى أنه لا يمكن تحميل مسؤولية الانتشار الملاحظ للسلوكات اللامدنية للمؤسسة التربوية وحدها، بل هناك من يرى أن هناك تقاسما للمسؤولية في ترسيخ القيم لدى الناشئة بين جهات أخرى، وبالتالي فإن الكثير من دوافع تلك السلوكات اللامدنية يعود الى الاختلالات المرتبطة بوظائف بعض مؤسسات التنشئة

15 عبد اللطيف المودني، المدرسة المغربية ومسارات التربية على القيم المشتركة، مجلة دفاتر التربية والتكوين، عدد 5 شتنبر 2011، ص. 11.

16 أنظر أشغال الندوة الوطنية حول المدرسة والسلوك المدني المنظمة من قبل المجلس الأعلى للتعليم، الرباط، ماي، 2007 .

الاجتماعية كالأسرة ووسائل الإعلام وغيرهما. أما إشكالية المدرسة فهي أنها لم تتحكم بعد في منهجية ترسيخ قيمها وهي وظيفتها الأساسية، كما أنها لا تتحكم في تقويم الاختلالات التي تأتي من خارج أسوارها.

يطرح إذن تنزيل القيم في المؤسسة التربوية المغربية عدة اشكاليات تتداول حاليا في النقاش العمومي دون أن يكون هناك حسم نهائي في المنهجية الناجعة لتدبير هذا الورش الحارق في المنظومة المغربية. فتنزيل التربية على قيم الاختلاف والتعدد والاختيار الذي تتبناه التوجيهات الرسمية وتوصي به التقارير الدولية، عانى، كما سبقنا الإشارة الى ذلك، من اكرهات وصعوبات يصب جلها في إفراغ تلك القيم من طابعها التعددي عند الإنزال، واختزال العملية في محورية المرجعية الهوياتية. وقد كان ذلك مسوغا لبلورة رأي آخر يقول بأن على المدرسة أن تمرر فقط القيم المتفق عليها في المجتمع، وأن تترك ما هو مختلف حوله لبقية قنوات التنشئة الاجتماعية من أسرة ومختلف وسائل الاتصال الحديثة<sup>17</sup>. وفي هذا الصدد ينبغي التذكير بأن القيم، كما جاء في الفقرات السابقة، تظل موضوع خلاف وتدافع وتنافس في المجتمع؛ ولا شك أن مقولة تولي المدرسة ادماج القيم المتفق عليها فقط، ستواجهها اكرهات وصعوبات إجرائية عند التنفيذ لا تقل عن تلك التي واجهت التنفيذ الفعلي لإدماج التربية على القيم في المنظومة التعليمية المغربية وفق منظور التعدد والاختلاف والاختيار.

## استشراف أفاق تطوير التربية على القيم :

هنا لا بد من العودة للسؤال التقليدي المورق أية قيم للمدرسة المغربية في ظل التحولات العميقة التي يعيشها المجتمع والرهانات المطروحة من أجل إرساء مدرسة المستقبل؟

انطلاقا من مسلمة الارتباط الطبيعي والمنطقي الوثيق بين النظم التربوية والمشروع المجتمعي، بحيث يعتبر هذا الأخير في كل الأنظمة التربوية أحد أهم مصادر الإصلاح التربوي، فإننا نسجل بداية أننا نتوفر حاليا على نصين يشكلان موردين مرجعيين لإعادة صياغة فلسفة تربوية شاملة للقيم قائمة على مشروع مجتمعي أحدهما هو الميثاق التوافقي 2000؛ والثاني هو دستور 2011 المصادق عليه. ونظرا لخصوصية الميثاق التوافقي وللارتباك الذي واكب أجرأته وعرقل تنزيله على أرض الواقع ونظرا أيضا للتأويل الهوياتي المفرط الذي ارتبط بكل محاولات إدماج التربية على القيم؛ ونظرا أيضا لتراجع قيم المواطنة وتزايد أشكال السلوكات اللامدنية كما تم تبيان ذلك خلال هذا العرض، فإن بلورة رؤى تجديدية لمنظومة القيم المدرسية لا بد أن تنطلق من البدائل المطروحة والتي لها قوة قانونية ودستورية وتحمل في طياتها معالم المشروع المجتمعي المنشود.

17 رشيد جرموني، المدرسة وسؤال القيم <http://www.hespress.com/writers/244068.html>

وفي هذا الإطار نلاحظ أن إصلاح منظومة القيم في مدارس المغرب و جامعاته يرتهن بضرورة العودة الى إطار مرجعي أعلى من الميثاق الوطني . ويتعلق الأمر بالوثيقة الدستورية التي وضعت هندسة مشروع مجتمعي حظي بالإجماع الوطني ، حُددت فيه الغايات والأهداف السامية للأمة ورُسمت معالم نموذج المواطن الذي سيشارك في تحقيق تلك الغايات . لقد حدد الدستور الجديد 2011 سقف هذا المشروع بالنسبة للمغرب المعاصر حينما وقف على التوجهات والفلسفة التي يقوم عليها النظام الاجتماعي وبيّن مرتكزات ومنهجيات إصلاح مختلف قطاعات المجتمع . لذلك ينبغي للإصلاح التربوي الشامل المنشود، وخصوصا إصلاح منظومة القيم فيه، أن يستلهم روح ومبادئ المشروع المجتمعي الديمقراطي الاجتماعي الحداثي، كما بشر به الدستور الجديد . بحيث لم يعد هناك الآن أي مبرر لنبقى سجنين ذلك التوافق السياسي الهجين والهش للفعاليات السياسية حول التعليم، والذي أفرز في وقت سابق الميثاق الوطني<sup>18</sup> . وما تلاه من تتابع السياسات الحكومية التي كانت تفتقد لمشروع تربوي واضح المعالم . ينبغي، إذن، الانتقال الى استلهام التوافق الدستوري الذي أفرز دستوراً جديداً بلوحة قيادة جديدة، يمكنه أن يكون إطاراً مرجعياً وطنياً لتجديد بناء المنظومة التربوية وإصلاحها ومعالجة اشكالية ادماج التربية على القيم في المنظومة التعليمية المغربية. إن ثلث بنود الدستور المغربي الجديد يحتل فيها الفرد مكانة مركزية كمواطن حر ومسؤول وكفاعل يتمتع بحقوقه كما هو متعارف عليها كونياً، وله واجبات، يحافظ على قيم الاعتدال والوسطية والتسامح ويساهم في بناء الحداثة ويؤمن بالتعددية والحق في الاختلاف<sup>19</sup>، وله القدرة على تحويل القيم الى اقتناع والتزام وسلوك. إن الاشتغال على الوثيقة الدستورية واستلهام منظورها القيمي سوف يدعم أكثر تلك الوظيفة الاجتماعية الايجابية للمدرسة المتمثلة في إرساء مدرسة المواطنة التي تستطيع تحقيق ذلك التوازن المنشود بين وظيفتها المعتادة وهي تكوين متعلمين بكفايات منهجية ومعرفية وعرضانية عالية وقدرات في التأهيل للحياة المهنية، وبين وظيفتها الاجتماعية المتمثلة في ترسيخ القيم الحقوقية كما هو متعارف عليها، الضامنة لتقاسم مبادئ وضوابط للعيش المشترك في المجتمع، مع نبذ الغلو والتعصب والانفتاح على القيم الإنسانية الكونية.

فإذا كانت كل مؤسسات الدولة القانونية والتنظيمية والسياسية والثقافية وغيرها قد أخذت تبحث في إيجاد ملائمة بينها وبين مستجدات الوثيقة الدستورية الجديدة، فإن نفس الانشغال ينبغي أن يطرح على قطاع التربية والتكوين، وخصوصاً مجال التربية على القيم باعتباره حاملاً للرسالة التربوية التي يعكسها المشروع التربوي، الذي ينبغي أن يحضنه المشروع المجتمعي الشامل.

18 يلاحظ أن الميثاق ظل يفتقر للأساس القانوني، بحيث لم يصادق عليه البرلمان وبذلك ظل وثيقة استشارية.

19 رحمة بورقية مرجع سابق ص. 18